قضية اليوم

سقوط الخطوط الحمراء: سوريا تحاسب «أمراء» اقتصادها

هل بدأت سوريا فعلاً تقليم أظافر بعض رجال الأعمال البارزين لسبب ما؟ أم أن ما جرى ليس أكثر من تطبيق لسلطة القانون بهدف ضمان حقوق الدولة؟ وهل سيستمرّ هذا النهج مستقبلاً ويُطبَّق على جميع رجال الأعمال المخالفين؟

زياد غصن

ثلاثة أخبار متتالية كانت كافية لتحريك المياه الراكدة في ملفٍّ كثُرت شعاراته ووعود متحدّثيه طيلة سنوات، فيما اقتصرت فيه المحاسبة على أشخاص متّهمين بارتكاب مخالفات تُصنّف إما على أنها من فئة الفساد الصغير، أو أنها تمسّ أشخاصاً غير معروفين على المستوى المحلي. لكن مع الأخبار الثلاثة الأخيرة، والتي تضمّنت الحجز الاحتياطي واسترداد أموال من رجال أعمال كان الإعلام المحلي يتجنّب مجرّد ذكر أسمائهم أو الإشارة إلى أنشطتهم، تكون المحاسبة - أو هكذا يُفترض - قد وضعت قدمها على أعتاب مرحلة جديدة، تفتح الباب أمام عشرات الأسئلة والتحليلات المتعلقة بمستقبل الطبقة البرجوازية المحلية المتشكلة خلال العقود الثلاثة الماضية، والمستوى المسموح لعملية المحاسبة أن تبلغه مستقبلاً، وإذا ما كان أثرياء سنوات الحرب سيشكلون جزءاً من الطبقة البرجوازية الجديدة.

> لن تحول التسويات دون حدوث تغييرات تطال الدور المستقبلي لبعض رجال الأعمال

ثلاث «ضربات» في شهر واحد

قبل عامين ونيّف تقريباً، فتحت «الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش» تحقيقاً مستفيضاً يتعلق بعدم تسديد خمسة من كبار رجال الأعمال رسوماً جمركية عن مستورداتهم النفطية. آنذاك، قُدّرت قيمة تلك الرسوم المراد تحصيلها بأكثر من 70 مليار ليرة (التقديرات حالياً تشير إلى إمكانية ارتفاع المبلغ ليصل إلى 100 مليار ليرة)، وهو رقم يكاد يساوي عدة سنوات تقريباً من حصيلة عمل المؤسّستين الرقابيّتين. لكن ذلك لم يكن فقط ما وسم التحقيق بالأهمية، بل أيضاً ورود أسماء كبيرة أثارت شكوكاً لدى البعض حيال إمكانية الاستمرار في التحقيق أو وضع توصياته موضع التطبيق. لكنها شكوك سرعان ما تبدّدت مع قرارات الحجز الجمركية الأخيرة، وما قادت إليه من تسويات انتهت وفق المعلومات المتداولة إلى تسديد البعض للرسوم المراد تحصيلها.

تكرّر هذا أيضاً مع ملف المخالفات والتجاوزات المرتكبة في وزارة التربية، حيث أشارت تحقيقات البعثة التفتيشية المشتركة إلى وجود فروقات سعرية خيالية في مناقصات الوزارة ما بين عامي 2016 و2018 قُدّرت قيمتها بأكثر من 72 مليار ليرة. إلا أن ذلك لم يكن وحده السبب في أهمية هذا الملف التفتيشي الجديد، بل أيضاً اسم الجهة المتعهّدة التي جرى تحميلها المسؤولية الكاملة عن فروقات الأسعار المكتشفة، ومطالبتها بتسديد تلك الفروقات مع الغرامات القانونية، والتي شكّل مبلغها النهائي نحو 27% من المبلغ الإجمالي. في هذه الأثناء، كان هناك ملف تحقيقي ثالث ينتظر الرأي العام، ومحوره حديث حكومي عن قيام بعض المستوردين بتسعير مستورداتهم وفقاً لأسعار السوق السوداء، على رغم أنها ممولة رسمياً، وتالياً تحقيق أرباح مضاعفة خلال العام الماضي، فكانت بداية المواجهة في هذا الملف مع صدور قائمة بأسماء ثمانية رجال أعمال بارزين حُظر على المصارف العامة والخاصة تقديم تسهيلات ائتمانية لهم أو تحريك حساباتهم، ثم الحجز الاحتياطي على أموال أحد أشهر هؤلاء الثمانية، والذي طلب منه تسديد مبلغ كبير جداً، وفعل ذلك بموجب تسوية خاصة.

وما بين الملفات الثلاثة، كانت الرقابيتان تخلص إلى اكتشاف هدر واختلاس للمال العام خلال النصف الأول من العام المنصرم باكثر من 8 مليارات ليرة وفق البيانات التي حصلت عليها «الأخبار»، إذ خلصت التحقيقات التي أجرتها «الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش» إلى وجوب تحصيل نحو 2,4 مليار ليرة، مقارنةً بالمُكتشف عام 2018، والذي وصل إلى نحو 36,3 مليار ليرة. أما عمليات التدقيق المالي لـ«الجهاز المركزي للرقابة المالية» فقد أفضت إلى وجود مخالفات وتجاوزات قيمتها نحو 5,7 مليارات ليرة خلال النصف الأول من العام الماضي، ونحو 11,4 مليار ليرة في العام 2018.

لم يتمّ توقيف أيّ رجل اعمال بل شمح لهم بإجراء تسويات مالية (أ ف ب)

مستقبل مكافحة الفساد

لم يكن تزامن الإعلان عن «الضربات» الثلاث مصادفة، إذ إن تكاثر الحديث عن الاهتمام الحكومي بملف مكافحة الفساد خلال الفترة الماضية يجعل من توقيت الإعلان عن نتائج التحقيقات مقصوداً لإيصال رسالتين: الأولى للمواطن الذي يعاني ضائقة اقتصادية شديدة بفعل الحصار لطمأنته إلى استمرار حضور الدولة وقدرتها على اتخاذ قرارات كبيرة تعبّر عن طموحاته، وتالياً تغيير الصورة الذهنية المتشكّلة لديه عن مستوى الجدّية في مكافحة الفساد؛ والثانية تحذيرية موجّهة إلى شريحة التجار والصناعيين، ومفادها أنه غير مسموح لأحد بتجاوز حدود معينة في استغلال الظروف الحالية لمراكمة ثروات وأرباح، والتسبّب في أضرار قد تكون أخطر من تلك التي يمكن أن تنجم عن الحصار الغربي. وهذا ما ذهب إليه رئيس «جمعية العلوم الاقتصادية» في اللاذقية، سنان علي ديب، في حديثه إلى «الأخبار»، حيث اعتبر أن «الإجراءات الحكومية الأخيرة من حيث التوقيت والموضوع تبعث برسائل كثيرة، أهمها أن القانون فوق الجميع، وأن لمؤسسات الدولة هيبتها، خاصة بعد تصريحات رئيس الوزراء التي قال فيها إن الحكومة قدّمت للخاص الكثير، لكنه لم يقدم بالمثل ما هو مُنتظر منه».

والملاحظ في خطوات المحاسبة الأخيرة أنه لم يتمّ توقيف أيّ رجل أعمال على ذمة التحقيق، أو تحويله إلى القضاء، بل سُمح لهم بإجراء تسويات مالية، وتالياً العودة إلى ممارسة أنشطتهم الاقتصادية بشكل طبيعي، وبعيداً عن أيّ ضغوطات. وهذا يناقض تماماً تحليلات البعض القائلة بوجود رغبة رسمية في إبعاد بعض رجال الأعمال عن المشهد الاقتصادي المحلي. وبحسب ديب، فإن «الحكومة لم تُصادر ممتلكات خاصة، بل لجأت إلى الحجز الاحتياطي لأسباب مالية وقانونية، منها التهرّب الضريبي، والتهرّب الجمركي، وملفات فساد واضحة، في محاولة للتعاون الإيجابي، شريطة التحصيل الآمن للمبالغ المطلوبة». وهو المهم أيضاً برأي الوزير السابق، نبيل الملاح، الذي رأى، في حديثه إلى «الأخبار»، أن «الحجز الاحتياطي على بعض رجال الأعمال يدعو إلى التفاؤل بملاحقة الفاسدين، لكنه إجراء غير كاف إذا لم ينتج عنه استرداد المبالغ المنهوبة بشكل فعلي». ومن هنا، شدّد الملاح على ضرورة «إصدار بيان دوري بالمبالغ المستردّة فعلياً، منذ أكثر من 15 عاماً».

مع ذلك، فإن تلك التسويات لن تحول في نظر البعض دون حدوث تغييرات تطال الدور المستقبلي لبعض رجال الأعمال المحسوبين على فترة ما قبل الحرب، وهنا يحضر توقّعان: الأول أن تكون التغييرات المرتقبة لصالح البرجوازية الوطنية، التي هي بانفاق الجميع «أساس التطور والنمو، والإجراءات الأخيرة قد تضع العربة على السكة الصحيحة لإعادة بناء وطني تنعكس على الجميع وتصل إلى مستوى إصلاح بنيوي؛ فالطبقات البرجوازية شريكة الحكومات في الاستثمار الأمثل للموارد، وهي تتناسب عكسياً مع الفساد الكبير»، وفق ما يعتقد ديب. أما التوقع الثاني، فهو أن يستغلّ أثرياء الحرب التطورات الأخيرة لتعزيز حضورهم ومكاسبهم الاقتصادية، وهؤلاء، بحسب أستاذ جامعي تحدثت إليه «الأخبار»، لا يمكن أن يكونوا من ضمن نسيج الطبقة البرجوازية الوطنية السورية، فهم مجرد «لوبي أثرياء»، جمعوا أموالهم من ممارسة الأعمال المشروعة وغير المشروعة التي فرضتها الحرب. لكن الملاح لا يعتقد أن الإجراءات الأخيرة سيكون لها تأثير فعال، فتأثيراتها «ستكون ضعيفة ومحدودة جدّاً ما لم يتمّ وضع رؤية متكاملة لمحاربة الفساد، وإحداث هيئة عليا ترتبط برئيس الجمهورية، والمضيّ قدماً في مشروع وطني شامل للإصلاح الإداري».

الحجز الاحتياطي: مطرقة الدولة في زمن «مكافحة الفساد»

لم يكن القرار الرسمي بالحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة لرجل الأعمال السوري الشهير، رامي مخلوف، وإرغامه على دفع رسوم وغرامات مستحقّة للخزينة العامة في قضايا جمركية، وفق ما جاء في قرار وزير المالية السوري، بداية القصة. فالبداية سُجّلت قبل أشهر مع إقفال مكاتب «الحزب السوري القومي الاجتماعي» (تنظيم الأمانة العامة)، الذي يموّله مخلوف، والمنشقّ عن «المركز» في بيروت، حادثة شكّلت مؤشراً لما سيأتي في الأيام اللاحقة. سرعان ما سرت أخبار في الأوساط الرسمية والمقرّبة من القيادة السورية عن أن ثمة خلافاً بين الرئيس بشار الأسد، وابن خاله المقرّب المليادير مخلوف، ليتمّ نفيها لاحقاً. عقب ذلك، عادت أحاديث مشابهة لتتطاول مخلوف وأعماله واستثماراته في سوريا، غير أنها أشارت هذه المرة إلى وضع الرئاسة السورية يدها بشكل مباشر على «جمعية البستان الخيرية» التي أنشأها مخلوف خلال الحرب. ووفقاً لمصادر خاصة تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن الجمعية باتت تحت إشراف القصر الجمهوري بعد كفّ يد المسؤولين عنها، بإضافة الى إعفاء مديرة «سيريا تل» اللبنانية ماجدة صقر من منصبها، وإبلاغها بأنها «غير مرغوب بها على الأراضي السورية»، قبل أن يسوّى أمر وجودها في سوريا بحكم أنها متزوجة من سوري.

بالتوازي مع ذلك، تمّ تداول معلومات عن تورّط عدد من إداريّي استثمارات مخلوف وشركاته في قضايا متعلّقة بشركات لبنانية تعمل على تخديم تقني لشركة «سيريا تل» وفق عقود مالية، «ليتبيّن لاحقاً أن لهذه الشركات مالكاً واحداً هو مخلوف نفسه، من غير علم الدولة السورية». وترى مصادر سورية مطلعة أن وضع استثمارات مخلوف «بات صعباً للغاية»، ولا سيّما أن «هذه المخالفات المتتالية جاءت في وقت استحقاق مهم بالنسبة إلى القيادة السورية، التي رفعت مرات عدة لواء الإصلاح ومكافحة الفساد». وبحسب المصادر، فإن القيادة السورية متحمّسة للغاية للفرصة السانحة حالياً لمحاربة الفساد عبر تحجيم دور كبار الفاسدين، ومصادرة ما جنوه من أموال». ومن المنتظر أن يدفع مخلوف مليارات عدة قبل أن يُسوّى وضعه القانوني والمالي داخل الأراضي السورية، تماشياً مع السياسة الاقتصادية الجديدة المتمثّلة في جباية الأموال من مستفيدين وفاسدين عاشوا طيلة سنوات الحرب على امتيازات قدّمتها الدولة لهم لقاء خدمات اقتصادية يُسدونها لها. وتشهد أوساط رجال الأعمال المقرّبين من المجموعة الحاكمة حالة اضطراب، على خلفية قرار حكومي بالحجز الاحتياطي على أموال عدد كبير من هؤلاء. قرار ترى فيه العشرات من الشخصيات التي تملك أكبر المنشآت الاقتصادية فرصة لجمع مبالغ هائلة تسمح لها بالعودة إلى كنف الدولة باستثمارات فاعلة خلال مرحلة إعادة الإعمار المرتقبة. ومن بين قوائم الحجز الاحتياطي، ظهرت شركة «الجزيرة المتحدة للنقل العام وتجارة المشتقّات النفطية والخدمات النفطية» (المسجّلة في بيروت)، ورجل الأعمال المعروف أيمن جابر، واحد مساعديه الرئيسيين فايز شاهين. واسم أيمن جابر كان برز في السنوات السابقة على خلفية تأسيسه وشقيقه محمد تنظيماً مسلحاً رديفاً للجيش السوري، هو «صقور الصحراء»، إضافة الى استثماراتهما الكبيرة في مجال النفط. غير أن جابر خرج من البلاد إثر خلافات مع أحد أفراد عائلة الأسد في اللاذقية.

كما يشمل القرار الحجز الاحتياطي على أموال عمّ زوجة الرئيس بشار الأسد، طريف الأخرس، وأبنائه وشركاته، إلا أن الأخرس تمكن من التوصّل إلى تسوية مع إدارة الجمارك قضت بتسديد ما يترتب عليه حيال مخالفة جمركية قديمة منذ عام 2012، الأمر الذي يسمح برفع الحجز الاحتياطي عن أمواله وأموال أولاده وزوجاتهم، بما فيها شركة «مصانع الشرق الأوسط للسكر المساهمة المغفلة»، و«شركة تاج للاستثمارات الصناعية المساهمة المغفلة»، وغيرهما. وفي السياق ذاته، أصدرت «الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش» بياناً أعلنت فيه انتهاءها من تدقيق جزء من ملف وزارة التربية المتعلق بالعقود والمشتريات في عهد وزير التربية السابق هزوان الوز، مع الكشف عن وجود تلاعب في العقود. وألزمت الهيئة، الجهة المتعهدة، ممثلة برجل الأعمال النائب محمد حمشو، بإعادة أموال الوزارة التي تزيد على 90 مليار ليرة مع الغرامات والفوائد وفرق سعر الصرف. وذكرت مصادر، لـ«الأخبار»، أن «حالة استنفار تسود شركات يملكها حمشو، ما أفضى إلى جمع أكثر من ربع المبلغ حتى اللحظة»، لافتة الى أن «لا مجال بالنسبة إلى الرجل للتهرّب من دفع ما يترتب عليه من التزامات مالية تجاه الدولة السورية». يأتي ذلك بالتزامن مع قرار آخر يقضي بالحجز على أموال رئيس «اتحاد كرة القدم» السابق، شقيق زوجة حمشو، فراس الدباس، وزوجته وعدد من أقاربه.

> تشهد اوساط رجال الاعمال المقربين من المجموعة الحاكمة حالة اضطراب

(الأخبار)

لم يستثنِ الحجز الاحتياطي رجله الاعمال السوري رامي مخلوف، الذي يُعدّ احد اكثر المقربين من الرئاسة (من الويب)

أخبار

جبهة نهم تشتعل مجدّداً

احتدمت، أمس، المواجهات في مختلف جبهات منطقة نهم شمال شرقي صنعاء، بين قوات الجيش اليمني واللجان الشعبية من جهة، والقوات الموالية للرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي مسنودة بميليشيات حزب «الإصلاح» من جهة أخرى. وأفادت مصادر ميدانية، «الأخبار»، بأن المواجهات التي اشتدّت وتيرتها منذ فجر الإثنين تتركّز في محيط جبل هيلان وتُستخدم فيها مختلف أنواع الأسلحة، موضحةً أن قوات هادي تحاول التقدّم باتجاه مواقع في محيط الجبل الذي تسيطر عليه «أنصار الله». وأشارت المصادر إلى أن قوات الجيش واللجان تمكّنت من السيطرة على نقطة الكسارة في منطقة السحيل، وعلى جبل رشاء جنوب شرقي جبال الملح. كما تمكّنت من قطع خطّ الإمداد الواقع ما بين منطقة الجدعان ومحافظة مأرب، وكذلك الخطّ الواصل ما بين منطقتَي قرود والمراغضة. وكانت أنباء أفادت بسقوط كتيبة كاملة من قوات هادي يوم الأحد في أسر قوات صنعاء، بعد محاصرتها من الاتجاهات كافة. ومنذ يوم الجمعة الماضي، بدأ «التحالف» إعادة تحريك جبهة نهم، تمهيداً على ما يبدو لتصعيد يشمل الجبهات كافة (راجع «الأخبار»، 18 كانون الثاني 2020). وشهد أول من أمس غارات مكثفة لـ«التحالف في منطقة نهم، خفّت وتيرتها أمس لتُسجّل غارتان في المنطقة، وفق ما أفادت به وكالة «سبأ» التابعة لسلطات صنعاء.

(الأخبار)

التفاف إسرائيلي بوجه النائبة هبة يزبك: لشطب ترشيحها

قدّم حزبا «الليكود» و«إسرائيل بيتنا»، بدعم من حزب «أزرق أبيض»، طلباً إلى لجنة الانتخابات المركزية بشطب ترشيح النائبة عن حزب «التجمع الوطني الديموقراطي»، هبة يزبك، ومنعها من خوض الانتخابات المرتقب إجراؤها في آذار/ مارس المقبل، بدعوى دعمها لـ«الإرهاب». وكانت تلك الأحزاب قد بدأت، في خلال الأيام الماضية، حملةً في هذا الاتجاه، متذرّعةً بمنشور ليزبك على صفحتها على موقع «فايسبوك» عام 2016 قالت فيه: «وداعاً للمقاتل الشهيد سمير القنطار». ووصفت يزبك، في بيان، طلب شطب ترشيحها بـ«العنصري»، معتبرةً إيّاه «بمثابة ملاحقة سياسية للمواطنين العرب وقيادتهم، ولا سيما في ظلّ تصاعد قوة ومكانة القائمة المشتركة وزيادة حضورها وتأثيرها عموماً». ورأت أن «طلب الشطب المُقدّم من قِبَل الليكود برئاسة (بنيامين) نتنياهو، هو دليل إضافي على استفحال العنصرية ومعاداة الديموقراطية، وهو محاولة بائسة لنزع الشرعية عن القائمة المشتركة، ولتقوية معسكر اليمين على حسابها، ومنعها من التأثير على مستقبله وحصانته». وأشارت إلى أن الادّعاءات الواردة في الطلب «لا تستند إلى أدلة قانونية، ويُحض أغلبها سابقاً في لجنة الانتخابات المركزية والمحكمة العليا»، ما يعني، بحسبها، أن «هدف هذه الطلبات هو الفوز بشعبية رخيصة من خلال التحريض الشعبوي ضدّ العرب، وضرب القائمة المشتركة، ومحاصرة حيّز النشاط والتعبير لنوابها، والتضييق على المشروع السياسي الذي يمثلونه وفي صلبه إنهاء الاحتلال وإحقاق العدالة السياسية والاجتماعية». يُذكر أنه على الرغم من دعوات الشطب المتكرّرة بحق النواب العرب، وخصوصاً منهم المنتمين إلى حزب «التجمع»، عند كلّ مفترق انتخابي، إلا أنه لم يحصل أن منعت المحكمة الإسرائيلية أحداً من هؤلاء من خوض الانتخابات.

(الأخبار)